

## كتاب مفتوح من رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالانابة الاستاذ غازي يحيى

الى فخامة رئيس الجمهورية، دولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس  
مجلس الوزراء



دعما لموقف مدير عام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي د.محمد كركي الذي يطالب

الدولة بسداد ديونها و برفع الموازنة المرصودة في موازنتها للعام 2022 للضمان الاجتماعي وذلك حفاظا على  
ديمومة الضمان وبقائه ملجأ وسندا اجتماعيا لحوالي ثلث الشعب اللبناني ،

اصدر رئيس مجلس ادارة الصندوق بالانابة الاستاذ غازي يحيى بيانا صحافيا شرح فيه الوضع المالي المتأزم  
للصندوق والذي يمنعه من زيادة التعرفات الاستشفائية والدوائية والطبية اسوة بباقي الجهات الضامنة، الا اذا  
التزمت الدولة بواجباتها وتحملت مسؤولياتها تجاه الصندوق.

لقد بلغت ديون الدولة المتراكمة والمتوجبة للصندوق حوالي 5000 مليار ل.ل. اي ما كان قيمته 3.33 مليار  
دولار واصبح اليوم لا يساوي اكثر من 200 مليون دولار بسبب انهيار العملة الوطنية ، ليس هذا فحسب الا  
ان الدولة تتفacs عن تسديد ديونها وتميز بالمعاملة بين الضمان الاجتماعي وغيره من الصناديق الضامنة  
كوزارة الصحة وصندوق الطبابة في الجيش اللبناني وتعاونية موظفي الدولة التي تم رصد الإعتمادات اللازمة  
لها في موازنتها مما سمح لها بزيادة تعرفتها الإستشفائية ثلاثة الى أربعة أضعاف للتمكن من تغطية الزيادات  
الطارئة على الفاتورة الإستشفائية، في حين انها تحرم الضمان من حوالي ١٣٠٠ مليار ل.ل.

فحيث أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتمد في تمويل فروعه على الإشتراكات المحصلة بالإضافة  
الى مساهمة الدولة بـ 25% من إجمالي التقديرات الصحية ما حال دون تمكنه لغاية تاريخه من رفع التعرفات  
المعتمدة حاليا، اكد الاستاذ يحيى على دعمه المدير العام في مطالبته لجنة المال والموازنة إنطلاقا من مبدأ  
المعاملة بالمثل بزيادة الإعتمادات المرصودة للضمان في موازنة العام 2022 حوالي 1,300 مليار ليرة ليصبح  
إجمالي الإعتمادات حوالي 2,500 مليار ليرة بدلا من 1,200 مليار ل.ل. وهي أيضا حال فرع ضمان المرض  
والأمومة التي طالب د. كركي برفع المساهمة من 542 مليار ليرة الى 1,372 مليار ليرة أسوة بباقي المؤسسات  
الحكومية الضامنة والوزارات أي بدولة الإعتمادات المرصودة للضمان الاجتماعي.

اضافة الى ذلك، كانت الحكومة تتوجه الى شطب ديون الدولة المستحقة والمتوجبة للصندوق الوطني الاجتماعي  
عبر إلغاء المادة 124 من مشروع قانون الموازنة العامة 2022 وربط هذا الإلغاء بمشروع قانون التقاعد الذي

يتم اعداده في مجلس النواب مما أدى الى تحرك سريع من الصندوق الوطني للضمان يدعمه الإتحاد العمالي العام في لبنان ليعيد الأمور الى نصابها بأن يعاد صياغة المادة 124 لتصبح على الشكل التي شرحها لجريدة «الشرق» المدير العام للصندوق الوطني للضمان الإجتماع خلال المقابلة التي اجراها بتاريخ 2022/3/23.

وفي هذا الاطار، يتوجه الاستاذ غازي يحيى الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزير المالية برسالة مفتوحة تحثهم على تحمل مسؤولياتهم واتخاذ القرارات اللازمة التي من شأنها ان تنقذ الضمان الاجتماعي وتؤمن ديمومته واعادة تفعيل دوره الاساسي في الحماية الاجتماعية لاكثر من ثلث الشعب اللبناني، محملا اياهم مسؤولية عدم حماية اموال الضمان من خلال التأخر في تسديدها واعفاء الدولة نفسها من تسديد الفوائد على هذه الديون في حين ان القطاع الخاص وغيره من المدينين للصندوق يسددون اضافة الى مبلغ الدين الاساسي الفوائد المترتبة على ديونهم. فلا يمكن الخروج من الأزمة المالية إلا بتعاون الجميع لا سيما الدولة إذ يجب إستمرارية تقسيط الديون المتوجبة عليها على مدى خمس سنوات وليس 10 وعدم التأخر في سدادها ورفع قيمة القسط السنوي من 624 الى 1000 مليار. فلا يمكن زيادة التعريفات قبل تأمين التمويل اللازم والمستدام.

فمن غير المعقول أن يتحمل المريض المضمون 90 % من الفاتورة الإستشفائية ويسدد الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الـ 10 % كونه ما زال يعتمد الـ 1500 كسعر لصرف الدولار في حين ان المستشفيات تتقاضى فاتورتها على سعر الصرف المتداول في السوق الموازية وتتحمل الدولة مسؤولية استمرار هذا الوضع المزري. فالضمان يتلقى يوميا عشرات المراجعات من مواطنين يشكون المبالغ الكبيرة التي تطلبها منهم المستشفيات حيث تتراوح أحيانا بين 50 و 150 مليون ليرة بعضهم يضطر الى بيع منزله وبعضهم الآخر مجبر على سحب تعويض نهاية خدمته طوال عشرات السنين أما من لا يملك المال فقد يجد نفسه محروما من حق الإستشفاء فالضمان الإجتماعي هو صمام الأمان والإستقرار الإجتماعي في البلد. أن الضمان ليس مئة من الدولة الى المواطن بل هو حق للمواطن ولكن للأسف الدولة تتجاهل وجع الناس وتتغاضى عن القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها.

وبالإضافة الى الصعوبات المالية التي يواجهها الصندوق، فهو يعاني من نقص هائل في موارده البشرية بحيث يعمل حاليا بحوالي 40% من ملاكه ، وقد بدأ يخسر قدراته البشرية بإحالة عدد كبير من مستخدميه الى التقاعد من دون توظيف آخرين جدد وهذا له تداعيات مستقبلية فكما ذكر د. كركي في مقابله الاخيرة مع جريدة الشرق ، ان الضمان يحاول وسط كل الأزمات والعقبات التي تتوالى (من شح المازوت الى تقنين الكهرباء بالإضافة

الى إضراب العاملين في الضمان) أن يعالج الملفات اليومية وقد خصصت مواعيد المراجعات لاسيما معاملات الأمراض السرطانية والمستعصية وتقديم الطلبات فقط بأربعة أيام في الأسبوع.

وفي ختام بيانه، اشاد الاستاذ غازي يحيى بمواقف معالي وزير العمل السيد مصطفى بيرم الذي وقع مؤخرًا مرسوم تعيين بدل غلاء المعيشة للمستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل بزيادة مبلغ 1,325 مليون ليرة لبنانية كما احوال الى مجلس شورى الدولة مشروع المرسوم الرامي الى تحديد الحد الاقصى للكسب الخاضع للحسومات في فرع ضمان المرض والامومة ليصبح 5 ملايين ل.ل. بدلا من 2,5 مليون ل.ل. ما يؤدي الى تحقيق وفر مالي لصالح هذا الفرع.